

Distr.: General  
24 July 2025  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 23 تموز/يوليه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنيما لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم بالإشارة إلى تولي جمهورية بنما الرئاسة المقبلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال شهر آب/أغسطس.

فبصفة رئيسة مجلس الأمن، تعتزم بنما عقد مناقشة مفتوحة بوصفها حدثنا الرفيع المستوى المميز حول موضوع "الأمن البحري: الوقاية والابتكار والتعاون الدولي لمواجهة التحديات الناشئة" في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" يوم الإثنين 11 آب/أغسطس 2025، الساعة 10:00.

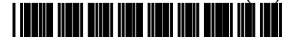
وتجدون طيه المذكرة المفاهيمية التي تبين بإيجاز النطاق المواضيعي للحدث (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إليوي ألفارو دي ألبا

السفير

الممثل الدائم



## مرفق الرسالة المؤرخة 23 تموز/يوليه 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبنا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

### مذكرة مفاهيمية لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة الرفيعة المستوى حول موضوع "الأمن البحري: الوقاية والابتكار والتعاون الدولي لمواجهة التحديات الناشئة"، التي ستعقد يوم الإثنين، 11 آب/أغسطس 2025

ستعقد بنما، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس 2025، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى يوم الإثنين 11 آب/أغسطس 2025، حول موضوع "الأمن البحري: الوقاية والابتكار والتعاون الدولي لمواجهة التحديات الناشئة" في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين".

وسيتأسس الجلسة خوسي راؤول مولينو، رئيس جمهورية بنما، وستسعى الجلسة إلى توفير منبر للدول الأعضاء للمشاركة في حوار جوهري حول التحديات العالمية الجديدة التي تواجه السلام والأمن البحري، مع التركيز على النهج المبتكرة والشاملة والتعاونية التي تعكس الالتزام بتعددية الأطراف وتعزيز القانون الدولي.

#### معلومات أساسية

يُنقل ثمانون في المائة من التجارة العالمية عن طريق البحر. وتبحر يوميا أكثر من 100 000 سفينة تجارية عبر المياه الدولية. ويكتسي الأمن البحري الدولي أهمية بالغة لا لصون السلام والأمن الدوليين فحسب، بل أيضا للاستقرار الاقتصادي والاستدامة البيئية على الصعيد العالمي.

غير أن القطاع البحري معرض بشكل خاص للاضطرابات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وتشكل عرقلة حرية الملاحة تهديدا متزايدا للتجارة الدولية والاستقرار الاقتصادي العالمي. والبلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وأمن الطاقة حساسة بشكل خاص لهذا الوضع.

ويؤدي الجدل حول الوصول إلى الطرق البحرية والسيطرة عليها، وكذلك المعلومات المضللة الكامنة والخلافات حول التعاون، إلى تفاقم التوترات الجيوسياسية التي تُخل بالأمن البحري وتُخل بالتالي بالاستقرار العالمي.

وإن انتهاك قرارات مجلس الأمن بغرض نقل الموارد الحيوية بصورة غير مشروعة والتهرب من الجزاءات المفروضة على دول أو جماعات مدرجة في قائمة الجماعات الإرهابية يضعف إطار القانون البحري الدولي ويعرض الأمن البحري للخطر.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشبكات الإجرامية العاملة في أعالي البحار بعدد كبير من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك القرصنة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والاتجار بالأشخاص والاتجار بالمهاجرين، والاتجار بالأحياء البرية، وتهريب المواد الخاضعة للرقابة. ولا تُرتكب هذه الجرائم بمعزل عن بعضها بعضا. فطابع الترابط الذي تتسم به الجريمة المنظمة يوجي بأن العمليات غير المشروعة التي تحدث في الطرق

البحرية هي جزء من شبكات إجرامية عبر وطنية أكبر تقوض الاستقرار على اليابسة. وعلاوة على ذلك، تشكل الأنشطة غير المشروعة مثل الصيد غير المشروع والتخلص غير القانوني من النفايات السامة في المياه الإقليمية أو الدولية تجاوزات ضد الاستدامة الإيكولوجية، فهي تستنزف الموارد، وتضر بالنظم الإيكولوجية، وتؤخر تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان.

ويواجه الأمن البحري الدولي تحديات طويلة الأمد، بما في ذلك الافتقار إلى الشفافية وأنظمة المراقبة، وتجزؤ الرقابة القضائية والثغرات القانونية غير المسدودة. ونتيجة لذلك، يصبح من الصعب مكافحة النشاط الإجرامي العابر للحدود الوطنية، مما يسهل ظهور التوترات الجيوسياسية. وإن ظهور تكنولوجيات جديدة ينذر بالتهديد الذي تشكله الهجمات الإلكترونية المدبرة بهدف تعطيل البنى التحتية البحرية الحيوية.

ويتطلب طابع الترابط الذي يتسم به الأمن البحري الامتثال بشكل صارم لإطار مؤسسي وقانوني عالمي يحفظ المياه الدولية، ويحمي الدول الساحلية، ويدعم القانون البحري الدولي. والامتثال بشكل ثابت لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسائل البحرية هو الركيزة الأساسية لتحقيق هذا الهدف.

وإن بنما، التي تمثل جسرا بين قارتين وحلقة وصل بين المحيطين اللذين يغمران شواطئها، وفيه لمسارها التاريخي باعتبارها بلدا يخدم التجارة الدولية والأمن البحري. ونظرا لموقعها الجغرافي، فهي ليست جسرا بریا فحسب، بل هي جسر بحري أيضا. وقد كانت قناة بنما ممرًا بحريًا محايدًا وستظل مفتوحة لعبور سفن جميع الدول بسلام ودون انقطاع.

ويقدم سجل بنما للسفن الخدمات - وهو رائد في هذا المجال - إلى المجتمع الدولي منذ عام 1917 من خلال نظام اكتسب ثقة مالكي السفن ومديري الأصول بفضل ضمانات أمن التسجيل التي يمنحها، مما أعطى لبنما أهمية لا لبس فيها في مجال الخدمات اللوجستية الدولية والتجارة وغيرها من الخدمات الدولية الهامة.

وبقصد الحفاظ على الأمن البحري العالمي، من الضروري الانخراط في تعاون دولي أوسع، ولا سيما لضمان فعالية تنفيذ الأطر القانونية القائمة، واستحداث آليات للرصد، وبذل جهود مستدامة لتطوير نظم الوقاية الأساسية التي تضمن التصدي بشكل منسق على الصعيد العالمي للتهديدات المحتملة. وإن تعزيز آليات تبادل المعلومات والتبادل التكنولوجي بين الدول وهيئاتها المعنية بالسواحل والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية أمر حيوي لتأمين الامتثال لتلك الأطر القانونية. وتعزيز الآليات المبتكرة لحماية البنى التحتية البحرية واستخدام وتطبيق التكنولوجيات الجديدة على النحو المناسب، مثل الذكاء الاصطناعي، من العوامل المهمة في الجهود المبذولة لحماية الاستقرار البحري والاقتصادي.

ويجب أن يدمج هذا التعاون الدولي منظورا مناخيا عند النظر في إدخال تعديلات على الإطار المؤسسي الذي يحفظ الأمن البحري العالمي. ومن المحتمل أن يكون تغير المناخ والتدهور البيئي من العوامل المضاعفة للمخاطر التي تهدد الأمن البحري والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ولذلك، يجب أن يحظيا بأولوية في مناقشاتنا.

وقد أقر المجتمع الدولي في ميثاق المستقبل بضرورة معالجة أثر التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري، بما يتوافق مع القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ونشجع الدول الأعضاء على تقديم منظورتها بشأن التحديات التي تواجهها، وفقاً لواقعها الوطني، واعتباراتها بشأن الكيفية التي يمكن أن يشارك بها مجلس الأمن بشكل استراتيجي في وضع آليات تعزز الشفافية وتسهم في صون السلام والأمن الدوليين في الطرق البحرية والمياه الساحلية والمياه الدولية، وبالتالي حماية الاستقرار الاقتصادي والاستدامة الإيكولوجية في العالم.

### شكل الاجتماع

سيُعقد الاجتماع في شكل مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى لمجلس الأمن تحت رئاسة خوسي راؤول مولينو، رئيس جمهورية بنما. وتُشجّع الدول الأعضاء على المشاركة على أعلى مستوى. وسيقدم أرسينيو دومينغيس، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، إحاطة للمجلس، يليه ريكارتي فاسكيس، المسؤول التنفيذي الأول لهيئة قناة بنما، وفالديسي أوركيزا، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

وسيكون بوسع الدول الأعضاء التي ترغب في المشاركة أن تفعل ذلك في إطار المادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، وينبغي لها أن تسجل أسماء المتكلمين عنها من خلال وحدة النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين على البوابة الإلكترونية للوفود (e-deleGATE+). وسيفتح باب التسجيل الساعة 9:30 من يوم 6 آب/أغسطس 2025، ويتعين على الدول الأعضاء تحميل رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثليها الدائم أو القائم بالأعمال في بعثاتها. ولا يُطلب من الدول الأعضاء المشاركة تقديم بيانات خطية عبر البوابة الإلكترونية للوفود. وستدرج الملاحظات في المحضر الحرفي المؤقت للاجتماع.

وبغية ضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، ينبغي ألا تتجاوز مدة البيانات ثلاث دقائق.

### أسئلة إرشادية

كيف يمكن تعزيز الآليات الإقليمية القائمة من أجل التعاون على منع ومكافحة الجرائم والأنشطة غير المشروعة التي تعرض الأمن البحري للخطر؟

كيف يمكن للدول الأعضاء النهوض بإنشاء آلية مخصصة حصرياً للأمن البحري داخل الأمم المتحدة، لتعزيز التعاون الدولي وتنسيق التصدي بصورة عاجلة لهذه التحديات؟

كيف يمكن للمجتمع الدولي تحسين التدابير التي تزيد من التنسيق الأمني، لمنع استخدام الطرق البحرية للأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة وبالبشر، من بين أنشطة أخرى؟

ما هي الاستراتيجيات المبتكرة التي يمكن استعمالها لتعزيز الأمن البحري ومنع الأنشطة المتعلقة بالقرصنة في الطرق البحرية الحيوية؟

ما هي التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لزيادة الامتثال للقوانين والأطر البحرية الدولية، ولتعزيز دور منظمات مثل المنظمة البحرية الدولية؟

ما هي آليات الوقاية والاستجابة لحالات الطوارئ التي يمكن أن تصبح أكثر فعالية في إدارة أمن الطرق البحرية الرئيسية؟

ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان حماية المحيطات من الأخطار البيئية، وفي الوقت نفسه تيسير النمو الاقتصادي العادل للدول التي تعتمد على المحيطات؟

ما هو الدور الذي يجب أن تؤديه التكنولوجيات الجديدة - مثل نظم المراقبة عن طريق السواتل والذكاء الاصطناعي - لتحسين الأمن البحري؟

---